

المواطنة وترسيخ حقوق الانسان في المجتمع العراقي

أ.د. بيداء محمود احمد د. وداد جابر غازي

الجامعة المستنصرية/ مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية

المستخلص

يعد المواطنة الشعور بالانتماء والولاء للوطن وللقيادة السياسية التي هي مصدر الإشباع للحاجات الأساسية وحماية الذات من الأخطار المصيرية، وبذلك فالمواطنة تشير إلى العلاقة مع الأرض والبلد، وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق متبادلة في تلك الدولة، متضمنة هذه المواطنة مرتبة من الحرية مع ما يصاحبها من مسؤوليات. وتطبيق هذا المفهوم (مبدأ المواطنة) في الواقع العراقي يطرح نقطتين رئيسيتين هما: مدى ملاءمة طبيعة ونمط الدولة العراقية لهذا المفهوم ومدى الاستجابة الفاعلة لهذا المفهوم. إن الدولة العراقية الجديدة تعتبر بكل المقاييس دولة حديثة العهد بالديمقراطية أي بمعنى أنها من الدول التي تسلك أولى خطوات المسار نحو الديمقراطية والحرية، ذلك أن مقومات هذه الدولة تفتقد بالأساس إلى مؤسسات دستورية قادرة على بلورة رؤية واضحة لحيثيات المجتمع الذي تعتبر المواطنة ركناً أساسياً من أركانه.

Abstract

Citizenship is a sense of belonging and loyalty to the country and the political leadership, which is the source of satisfaction of the basic needs and self-protection of the dangers of fate, so citizenship refers to the relationship with the land and the country, including the relationship of duties and mutual rights in that country, including this citizenship rank of freedom with the attendant Responsibilities.

The application of this concept (the principle of citizenship) in the Iraqi reality raises two main points: the appropriateness of the nature and style of the Iraqi state of this concept and the effective response to this concept.

The new Iraqi state is by all accounts considered a modern state in terms of democracy, that is, it is one of the countries that takes the first steps towards democracy and freedom. The foundations of this state are fundamentally lacking in constitutional institutions capable of crystallizing a clear vision of the society in which citizenship is a cornerstone

المقدمة

لعل من بين الإشكاليات التي لم تستطع تجربتنا الحديثة حلها هي إشكالية مبدأ المواطنة وتضمينها في الإطار الدستوري للدولة، وهي إشكالية بنوية في العمق أكثر من كونها إشكالية مصطلح. ذلك أن موضوع المواطنة يعتبر من المواضيع المهمة في التاريخ السياسي والاجتماعي وأساساً مهماً في البناء الدستوري والسياسي لأي دولة كانت.

إذ تميزت المرحلة السابقة من تاريخ العراق السياسي بصورة تبدو للعيان أكثر قتامة وضبابية، امتزجت فيها عوامل غياب الوعي التاريخي والاجتماعي المتمثلة بعوامل الاصاله والحداه والمواطنة والديمقراطية ومفاهيم المجتمع المدني التي تلعب دوراً رئيسياً في إنضاج وترسيخ الشعور بأهمية المواطنة.

فالدولة كظاهرة اجتماعية لا يمكن أن تنتج وتقوم ببناء مقوماتها وأسس نهضتها إلا على أساس مبدأ المواطنة والوطنية المجسدة للفاعلية الإنسانية التاريخية، ذلك أن المواطنة تعتبر جوهر التفاعلات التي ينتجها المجتمع ومكوناً أساسياً من مكونات الدولة بصيغتها المدنية المعبرة عن انصهار وتفاعل جميع تكويناتها الداخلية.

إن إشكالية تعويم مبدأ المواطنة ومزجها ضمن الأساس التاريخي للدولة هي في عمقها إشكالية ووعي ينبغي أن تتناغم وفق ظروف واستحقاقات المرحلة الحالية للعراق لتعيد تشكيل حركية المجتمع وبما يتوافق مع أهمية المواطن باعتباره قيمة ومنتجاً أساسياً من منتجات المجتمع الحديث المعاصر. ونبدأ بالقول: إن مبدأ المواطنة كما تناولته مختلف المراجع والأدبيات السياسية والاجتماعية بأنه علاقة تبدأ بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة، وبما تتضمنه تلك العلاقة من حقوق وواجبات في تلك الدولة ويندرج ضمن هذا المفهوم، الحرية وما يصاحبها من مسؤوليات، فالمواطنة تسبغ أو تضيف على المواطن حقوقاً سياسية وأخرى قانونية واجتماعية

واقتصادية وثقافية... الخ. ومع أنه يصعب تحديد تعريف مانع جامع ثابت لمبدأ المواطنة باعتباره مصطلحاً سياسياً حياً ومتحركاً في سيرورة تاريخية مستمرة إلا أنه يمكن إعطاء تعريف عام لمبدأ المواطنة ينحصر في: المشاركة الواعية والفاعلة لكل شخص دون استثناء ودون وصاية من أي نوع في بناء الإطار الاجتماعي والسياسي والثقافي للدولة.

ومع أن نشوء هذا المصطلح (المواطنة) يعود لعصور مختلفة، إذ تطرق إليه الاغريقيون في كتاباتهم مروراً بالعرب المسلمين ثم انتقل فيما بعد إلى العصور الحديثة واستفادت منه أوروبا والدول الغربية وطورته بما يتوافق مع أهمية وقيمة الإنسان بصفته مواطن ينتمي لهذه الدولة أو تلك.

فالعرب أو المجتمعات العربية بصورة عامة، بحكم خضوعها للاستعمار الغربي لمرحل وأزمة عدة، تعتبر أية مفاهيم أو مصطلحات خارجية هي من قبيل مخلفات الاستعمار فلا ينبغي الأخذ بها، وأن المطالبة بها يدخل في باب الغزو الثقافي والفكري الغربي، وهذه هي أساس المشكلة وجوهر الخلفية الثقافية التي تعاني منها هذه المجتمعات.

فالمهم ليس في تقليد التجربة الغربية ونسخها بصورتها المباشرة ولكن المهم مدى الاستفادة من مخرجات التجربة ومعرفة إيجابياتها وتحديد أو تقليل سلبياتها، آخذين بنظر الاعتبار الفارق الجوهري في طبيعة وتكوين المجتمعات عن بعضها البعض، ومراعاة القيم والتقاليد والأعراف التي تميزت بها التجارب العربية والإسلامية المختلفة.

وعليه، فإن تطبيق هذا المفهوم (مبدأ المواطنة) في الواقع العراقي يطرح نقطتين رئيسيتين هما: مدى ملاءمة طبيعة ونمط الدولة العراقية لهذا المفهوم ومدى الاستجابة الفاعلة لهذا المفهوم.

إن الدولة العراقية الجديدة تعتبر بكل المقاييس دولة حديثة العهد بالديمقراطية أي بمعنى أنها من الدول التي تسلك أولى خطوات المسار نحو الديمقراطية والحرية، ذلك أن مقومات هذه الدولة تفتقد بالأساس إلى مؤسسات دستورية قادرة على بلورة رؤية واضحة لحيثيات المجتمع الذي تعتبر المواطنة ركناً أساسياً من أركانه.

فالمواطنة كما يراها المفكرون هي ثمرة نضال المحكومين لاستخلاص السلطة من أيدي الحكام الغرباء عنهم وعن الوطن، حيث اقترن مفهوم المواطنة أو ما يدل عليه من مصطلحات عبر التاريخ بإقرار المساواة للبعض أو للكثرة من المواطنين حسب توصيف (روبرت دال) للممارسة

الديمقراطية الراهنة، إذ ينحصر مبدأ المواطنة لديه في قبول حق المشاركة الحرة الفعالة للإفراد المتساويين في الحقوق والواجبات، ولا ينحصر مبدأ المواطنة ضمن ذلك الإطار بل يمتد ليشمل أحقية المشاركة في النشاط الاقتصادي والتمتع بالثروات فضلاً عن المشاركة في الحياة الاجتماعية وأخيراً حق المشاركة الفعالة في اتخاذ القرارات الجماعية الملزمة وتولي المناصب العامة فضلاً عن المساواة أمام القانون.

إذاً هناك ركنان أساسيان يتعلقان بمبدأ المواطنة هما: المشاركة في الحكم من جانب، والمساواة بين جميع المواطنين من جانب آخر الذي يعد المحك الأساسي للمواطنة.

تشير دائرة المعارف البريطانية إلى أن المواطنة " علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة متضمنة مرتبة من الحرية وما يصاحبها من مسؤوليات وتسبغ عليه حقوقاً سياسية مثل حقوق الانتخاب وتولي المناصب العامة . وميزت الدائرة بين المواطنة والجنسية التي غالباً ما تستخدم في إطار الترادف إذ أن الجنسية تضمن بالإضافة إلى المواطنة حقوقاً أخرى مثل الحماية في الخارج .في حين لم تميز الموسوعة الدولية وموسوعة كولير الأمريكية بين الجنسية والمواطنة فالمواطنة في (الموسوعة الدولية) هي عضوية كاملة في دولة أو بعض وحدات الحكم، وتؤكد الموسوعة أن المواطنين لديهم بعض الحقوق مثل حق التصويت وحق تولي المناصب العامة وكذلك عليهم بعض الواجبات مثل واجب دفع الضرائب والدفاع عن بلدهم. وفي موسوعة (كولير) الأمريكية المواطنة هي "أكثر أشكال العضوية اكتمالاً في جماعة سياسية ما".

المبحث الاول: المواطنة ودورها في تهيئة المجتمع.

اولا- مفهوم المواطنة

المواطنة كلمة تتسع للعديد من المفاهيم و التعريفات فالمواطنة في اللغة مأخوذة من الوطن وهو محل الإقامة والحماية، و من حيث مفهومها السياسي فالمواطنة هي (صفة المواطن الذي يتمتع بالحقوق ويلتزم بالواجبات التي يفرضها عليه انتماؤه إلى الوطن)، وفي قاموس علم الاجتماع تم تعريف المواطنة: بأنها مكانة أو علاقة اجتماعية تقوم بين فرد طبيعي ومجتمع

سياسي (دولة) ومن خلال هذه العلاقة يقدم الطرف الأول (المواطن) الولاء، ويتولى الطرف الثاني الحماية، وتتحدد هذه العلاقة بين الفرد والدولة عن طريق أنظمة الحكم القائمة (١).

فالمواطنة هي الشعور بالانتماء والولاء للوطن وللقيادة السياسية التي هي مصدر الإشباع للحاجات الأساسية وحماية الذات من الأخطار المصيرية، وبذلك فالمواطنة تشير إلى العلاقة مع الأرض والبلد، والمواطنة بصفاتها مصطلحاً معاصراً تعريباً للفظ (Citizenship) التي تعني كما تقول دائرة المعارف البريطانية: (علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة، وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق متبادلة في تلك الدولة، متضمنة هذه المواطنة مرتبة من الحرية مع ما يصاحبها من مسؤوليات) (٢).

و يرى العديد من الباحثين أن المواطنة ترتبط وتتمثل في علاقة الحاكم بالسكان من حيث تبادل الحقوق والواجبات بناء على الرابطة الوطنية (الحقوق والواجبات) ؛ أو هي مفهوم حديث شكلت على أساسه الدولة الحديثة، يفترض هذا المفهوم أن المجتمع مكون من أفراد مستقلين وأحرار، والدولة هي التعبير عن الإرادة العامة لهؤلاء المواطنين الأحرار والمستقلين غير الخاضعين لولاءات أخرى بصفاتهم أفراداً؛ وكذلك يرى البعض أنها، وطبقاً للصيغة اللغوية للمواطنة هي (مفاعلة)، وهي مفهوم اعتباري شأنه شأن أي مفهوم آخر مثل الحب والسياسة أي أنها مشتقة من منشأ سابق عليها موجود مثل الوطن، الأرض المشرع القانوني أو الدستوري نظم العلاقة ما بين الأرض والإنسان وأعطاه عنوان (المواطنة) (٣).

إذن هي مسألة اعتبارية مشتقة من أمور سابقة عليها فهي غير منزلة من السماء ولا نابعة من الأرض مثل الشجر، ولتقريب مفهوم (الاعتبارية) نضرب مثلاً، عملية البيع والشراء، حيث توجد مادة ويوجد بائع وكذلك مشترٍ فالعلاقة التي تنظم هذه العناصر الثلاثة غشاً أو صدقاً هي علاقة اعتبارية.

فالمواطنة قوتها وضعفها بقوة وضعف منشئ الانتزاع، فكما يوجد بيع سليم وآخر باطل، كذلك توجد مواطنة قوية وأخرى خاملة، بينما لا يوجد كرسي يسمى فاسد وآخر سليم. فالمواطنة هي علاقة الإنسان بهذا الوطن وهي قضية اعتبارية خاضعة للتطور وخاضعة للارتفاع والهبوط من خلال نوعية العلاقة بين هذا الإنسان والأرض أو المجتمع، فلو افترضنا أن هذا الوطن بدساتيره ومواقفه السياسية أساء للإنسان الذي يعيش على أرضه، نجد أن علاقة المواطنة

تضعف بطبيعة الحال، ولذا المواطنة ليست شيئاً مقدساً أو أثرياً أو مثالياً، فعلاقة المواطنة تشتد أو تقوى إذا أعطي لهذا الإنسان حقوقه واستجيب لحاجاته الأساسية، فالوطن بهذا المعنى ليس هو الأرض وإنما هو النظام السياسي الذي يعطي لصفة مواطنيه الثبات والاستقرار بينما يذهب الآخرون إلى أن المواطنة ما هي إلا المشاركة النشطة في جماعة أو عدد من الجماعات ، وتتضمن الإحساس بالارتباط و الولاء لمفهوم الدولة أو النظام المدني Order Civic و ليس شخص ملك أو رئيس و تقوم على فكرة الانتماء و الأشياء المشتركة ، و هو ما يعني أن المواطنة هي عضوية نشطة في مجتمع سياسي في إطار من الحقوق و المسؤوليات التي يحددها الدستور و القانون

ثانياً-العلاقة بين المواطنة والدولة في المجتمعات.

فالانتماء إلى الدولة ذات البنى والهياكل الدستورية يختلف عن الانتماء إلى القبيلة أو الطائفة، في أنه يتاح لكل الأفراد متى توفرت لهم الشروط القانونية والدولة الدستورية التي تسمح بوجود المعارضة، وكلما زاد نضجها نمت الحريات التي يتمتع بها أفرادها. ولا يعني ذلك أن مبدأ المواطنة يعني بأي حال إنكاراً للرابطة القومية أو الدينية أو المذهبية أو حتى الرابطة الطبقية أو الإنسانية التي تجمع أغلبية أو بعض المواطنين في القطر الواحد، ولكن باختصار يعني تغليب الولاءات الفرعية أو الثانوية لصالح ولاءات أعلى تتمثل بالدولة التي تعتبر المواطن جوهر الرابطة الأساسية معه.

وفي خضم العلاقة الطردية التي تربط بين الدولة والمواطن تتبلور مبادئ أساسية تتعلق بمفهوم أو مبدأ المواطنة ينبغي التأكيد عليها سعياً لتنمية وتفعيل هذا المفهوم أو المبدأ منها:

١. استخلاص حقوق الإنسان الدستورية له طبيعة دينية وتعددية ينبغي الإشارة إليها عند الأخذ بدستور جديد.

٢. يقتضي مبدأ المواطنة بإبعاده المختلفة (سياسياً ودستورياً وقانونياً وإدارياً واقتصادياً) أن يركز منطلق التعامل في الدولة والمجتمع على موجبات هذه المواطنة (أي المشاركة والمساواة).

٣. تنمية وترسيخ ما يسمى بثقافة الوحدة الوطنية بين ميادين الشعب وفي عموم المجتمع.

٤. المساواة لكل فئات المجتمع بغض النظر عن الجنس أو الفئة الاثنية أو الطائفية واحترام الرأي والرأي الآخر وقبول التنوع.

٥. مراعاة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تمكن المواطن من التعبير عن رأيه ومصالحه بحرية، إذ لا معنى لوجود حقوق قانونية وسياسية ما لم يتوافر الحد الأدنى من ضمانات ممارستها على أرض الواقع مثل وجود التقارب النسبي في الدخل والثروة والمكانة الاجتماعية والمستوى التعليمي وتوفير فرص العمل والتعليم والرعاية الاجتماعية.

من جهة أخرى، أن نوعية ودرجة المواطنة في دولة ما تتوقف وتتأثر بدرجة النضج السياسي والرقى الحضاري كما يتأثر مفهوم المواطنة عبر العصور بالتطور السياسي والاجتماعي وبعقائد المجتمعات وبقيم الحضارات والمتغيرات العالمية الكبرى. ومن هنا تحل قضية حقوق المواطنة محوراً رئيسياً في النظرية والممارسة الديمقراطية الحديثة، إذ ينبع مفهوم المواطنة نفسه من الطريقة التي يمنح بها هذا النظام حقوق المواطنة للجميع، لتحقيق غرض المواطنة وهدفها المتمثل في تنمية فهم مشترك أفضل بين المتحاورين.

وإذا سلمنا بأهمية تأسيس مبدأ المواطنة العراقية في إنضاج النخب الفردية سعياً إلى تأكيد وتعزيز الحقوق الفردية والجماعية للأفراد والجماعات في دستور يحترم هذه الأفكار ويعمل على تمتيتها، فأنا نتطلع وفي نفس المسار إلى تأكيد الهوية الوطنية التي تعتبر الرابطة الوثقى والمحددة لشكل وعلاقة الدولة بالمواطن ذلك أن حقوق المواطنة اليوم أصبحت حاجة ملحة وماسة في جميع شعوب العالم ومرتبطة أو منبثقة من الحصول على جنسية البلد الذي ينتمي إليه.

إن الاحتكام إلى الأسس البنوية الخاطئة والطروحات التي تراوحت بين الأسس المستوردة البعيدة عن الاصاله والواقع العراقي كانت وراء تغييب المقومات الأساسية المتمثلة بالوعي الفكري والسياسي المنتج للهوية الوطنية والمواطنة بشكل أساس، مما أفقد المجتمع قوته وقدرته على أنتاج الذات الوطنية المعبرة عن أهمية الشعور بمبدأ المواطنة.

وهنا تصبح الحاجة إلى تأكيد المواطنة ضرورة أساسية ملحة ملائمة لكل الاقيسة العراقية الكلية بعد أن فشلت التجارب السابقة في إبداع الفكر والطروحات والمشاريع المنتجة للهوية الوطنية بالشكل الذي تجعل المواطنة والمواطن والوطنية أساساً وهدفاً يبرر وجود وظيفة الدولة. حيث أن

البحث عن الأسباب الموضوعية وراء هذا التغييب لمفهوم المواطن يندرج ضمن أطر مشتركة تتقاسمها الدولة والمواطن. إذ ينبغي الإشارة هنا إلى أن عدم الإحساس بالمسؤولية الفردية أو الجماعية تجاه الآخرين تعتبر من دواعي غياب المواطنة وينطبق نفس المسار على الدولة تجاه تعاملها مع المواطن الذي طالما ظلت العلاقة بينهما تحكمها قضية الحاكم والمحكوم. فالمواطن اعتبر محدود الصلاحيات والواجبات ووظيفته أطاعة وتنفيذ الأوامر والأحكام الصادرة عن الحاكم بعيداً عن تأكيد الذات الوطنية.

وهنا فأن مسألة عدم الإحساس بالمسؤولية الجماعية تطرح إشكاليات مهمة تتحدد في ضوءها طبيعة وشكل المجتمع ويتحدد على أساسه تكوينات هذا المجتمع هل هو مجتمع طبقي أم مجتمع متمدن ذات مؤسسات دستورية، ونوعية التفاعلات السائدة في ذلك المجتمع تفاعلات تعاون أم تفاعلات صراع وقوة؟.

إن هذه الأطر والسياسات اللاعقلانية التي تنطوي تحت لوائها المخرجات الاجتماعية المكونة لحركة المجتمع والدولة تضعنا إمام مفترق طرق.. يفترض تجاوزها من قبل كافة الصعد الاجتماعية والدينية والسياسية آخذين بنظر الاعتبار أهمية التكوين الحديث للعراق بتنوعه الفسيفسائي وضرورة وضع الضوابط اللازمة والموضوعية للتعامل مع مخرجات الواقع العراقي الجديد بما ينطوي عليه من استحقاقات جديدة تلعب المواطنة والوطنية الفاعل الرئيس فيها لتكون عوامل بناء جديدة تنهض بها الدولة الجديدة ذات الدستور الجديد.

ذلك أن الدستور العراقي الديمقراطي الجديد ينبغي تضمينه بأسس وأطر جديدة قائمة على:

١. تجسيد مفهوم المواطنة في الواقع على أساس القانون الذي من شأنه معاملة وتعزيز كل الذين يعتبرون بحكم الواقع أعضاء في المجتمع على قدم المساواة بغض النظر عن انتمائهم القومي أو طبقتهم أو جنسيتهم. وعلى القانون أن يحمي وأن يعزز كرامة واستقلال واحترام الأفراد وأن يقدم الضمانات القانونية لمنع أي تعديلات على الحقوق المدنية والسياسية.

٢. عدم الجمع بين أي من السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية في يد شخص أو مؤسسة واحدة تلافياً لتغييب دور وأهمية المواطن.

٣. تداول السلطة سلمياً بشكل دوري وفق انتخابات دورية عامة حرة نزيهة تحت أشرف قضائي مستقل وشفافية عالية تحد من الفساد والتضليل في العملية الانتخابية.

وعليه يمكن القول: إن أهمية الأبعاد القانونية والسياسية ومكانتها المركزية في مراعاة مبدأ المواطنة ليست بسبب أفضليتها على الحقوق الأخرى وإنما يتعدى سبب اكتسابها لتلك الأولوية أهميتها الذاتية إلى حقيقة كونها السبيل الناجع والضمانة الأكيدة لتنمية إمكانات النضال السياسي السلمي لاستخلاص الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي يمكن تحقيقها من خلال تنمية وتفعيل مؤسسات المجتمع المدني وهنا تنتقل المواطنة من كونها مجرد توافق أو ترتيب سياسي تعكسه نصوص قانونية لتصبح المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات قيمة اجتماعية وأخلاقية وممارسة سلوكية يعبر أداؤها من قبل المواطنين عن نضج ثقافي وراقي حضاري وإدراك سياسي ايجابي ببناء (٥).

ثالثاً - تعزيز مبدأ المواطنة والانتماء للوطن.

يرتبط مفهوم المواطنة بالوطنية، فهي تقوم على الشعور بالانتماء الى الوطن والولاء لشعبه ومصالحه العليا اما المواطنة فهي الاطار الجامع لتفاعل المواطن مع وطنه وعلاقة المواطنين فيما بينهم ضمن الدائرة الوطنية للدولة التي صارت محددة في جغرافيتها السياسية ومركزها القانوني والسياسي والاجتماعي والاقتصادي اي لم تعد المواطنة مجرد ولاء عاطفي وانتماء للوطن وحسب وإنما صارت انتظاماً عاماً له محدداته العامة وابعاده على مختلف الاصعدة الانسانية، كما انها تتضمن القواسم المشتركة بين شعب وأمة تقطن رقعة جغرافية لها حدود سياسية تسمى بلداً، هي ايضاً منظومة من الحقوق والواجبات اي علاقة بين الفرد والدولة كما يحددها قانون تلك الدولة وفلسفتها وسياستها، وهو ما تؤكد العديد من المصادر والموسوعات . حيث هنالك حقوق للمواطنة منه:-

١- سياسية متمثلة في حق المشاركة السياسية في الانتخابات في السلطة التشريعية والسلطات المحلية والبلديات والترشيح، وحق كل مواطن بالعضوية في الأحزاب وتنظيم حركات وجمعيات ومحاولة التأثير على القرار السياسي وشكل اتخاذه من خلال الحصول على المعلومات ضمن القانون .

٢- الحق في تقلد الوظائف العامة في الدولة.

٣- والحق في التجمع السلمي، وهناك حقوق مدنية متمثلة حق المواطن في الحياة وعدم إخضاعه للتعذيب ولا للمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية، وعدم استرقاق أحد والاعتراف بحرية كل مواطن طالما لا تخالف القوانين ولا تتعارض مع حرية آخرين، وحق كل مواطن في الأمان على شخصه

٤- ايضاً حق كل مواطن في الملكية الخاصة، وحقه في اختيار مكان إقامته داخل حدود الدولة وحق كل مواطن في المساواة أمام القانون..

٥- الحق في حرية الفكر، والوجدان والدين واعتناق الآراء وحرية التعبير وفق النظام والقانون وحق كل طفل في اكتساب الجنسية. اما واجبات المواطنة فتتمثل بواجب الدفاع عن الوطن ودفع الضرائب واحترام الانظمة القوانين، فالمواطنة الحقبة ليست شعار لاحتواء مجتمع ما من قبل السلطة انما هي عقد انساني للعيش والتعايش في ظل كيان معين نطلق عليه(بالدولة).

في التجربة العراقية في ظل النظام الدكتاتوري لازال مفهوم الدولة ملتبس وهو اقرب للكيان السياسي وغاب مفهوم المواطنة الحقبة الذي يمثل روح الدولة وهي دولة القانون التي تستند على قيم المساواة والحرية والعدل، حيث تم اختزال الدولة بشخص القائد الدكتاتور التي اصبحت حبيسة نزواته العدوانية والقمعية، ونتيجة ذلك الاستلاب للدولة من قبل الدكتاتور استدار المواطن ليصرف مشاعر المواطنة والولاء الى الانتماءات الجزئية والفرعية التي لا بأس بها لكن ينبغي ان الولاء الاسمي والاول للدولة، بل ان السلطة نفسها عمدت على العمل بروح المواطنة التجزئية الامر الذي ينفي صفة التكامل التي افترضها المفهوم المعاصر للمواطنة الذي يفترض ان تعمل السلطة على خدمة المجتمع مبدأ المساواة في الحقوق والواجبات دون التمييز بسبب اللون والجنس او المذهب والدين، لذلك تركزت الحقوق لفئة تعد نفسها فوق الواجبات وتماهت الواجبات بفئة مسكوت ومسلوبة الحقوق.

بعد التغيير الذي حصل في العراق عام ٢٠٠٣ مع بداية التحول الديمقراطي كان هناك وضع سياسي معقد يقابله وضع اقليمي مبيت معادي لمشروع التحول الديمقراطي الذي بات يورق الكثير من القوى الداخلية فتعددت الولاءات التي اثرت سلباً على مشروع بناء الدولة الحديثة القائمة على دستور ثابت مستفتى عليه من قبل الشعب يقوم على مبدأ الفصل والتوازن بين السلطات وفق انتخابات دورية.

ان اي مشروع لتعزيز وتفعيل مبدأ المواطنة والانتماء الى الوطن لابد وان يتضمن النقاط التالية:-

١- يتساوى الجميع تحت راية الوطن دون إغراق في أي انتماء للجزء على حساب الكل، إذ أن الانتماء للكل وللأرض هو الانتماء الحقيقي، وغيره هو مجرد انتماء للدائرة الصغيرة، يجب أن يكون الانتماء للمذهب والدين والقبيلة والمنطقة فاتحة للانتماء الكبير للوطن .

٢- تعزيز واحترام الثوابت والمكتسبات الوطنية التي تتمثل في الحفاظ على وحدة البلد والايمان بالنظام الديمقراطي الجديد والدستور والانتخابات والتداول السلمي للسلطة واحترام سيادة واستقلال القضاء باعتبارها الضمانة الاكيدة لتوفير الحقوق لكل فرد في هذه الدولة.

٣- إحترام الانتماءات الفرعية بشرط ان لا يكون فوق الانتماء للوطن باعتبار ان الوطن هو الخيمة الكبيرة التي تعيش في ظلها كل هذه الانتماءات، والابتعاد عن لهجة تخوين الاخرين واعتبار التعدد المذهبي والديني والقبائلي في البلد هو حقيقة قائمة وهو مصدر قوة وليس ضعف لان المواطنة عابرة للتمايز الطبقي والطائفي والأثني وهي علاقة بين الافراد والافراد من جانب والافراد والدولة من جانب اخر

٤- اعتبار العنف بكل مسمياته وعناوينه خطر يهدد الجميع ومسؤولية التصدي لها ايضاً مسؤولية الجميع واعتباره خطر يهدد وحدة البلد كما يجب دعم المؤسسة .

العسكرية والامنية والثناء عليها في مقابلة داعش والقاعدة ٥- ما نحتاجه في المرحلة القادمة هو تكريس الوطنية وتعميق المواطنة على مبدأ الرهان على المواطن بصفته رمزاً لاستقرار الوطن ووحدته إن الوطن بقدر حاجته إلى المنتمين إليه هو بحاجة إلى المنتجين والخلاقين من المخلصين من المدرسة إلى المعهد والكلية، ومن الحقل إلى المعمل، ومن الجامع إلى الجامعة

المبحث الثاني : - ترسيخ الديمقراطية وتنمية المواطنة :

عاش العراق فترة طويلة تحت سلسلة من الاحتلالات المقيتة وما صاحبها من تدهور في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، والتي خلفت سياسات استبدادية ودكتاتورية لاتعرف معنى للديمقراطية كمفهوم وممارسة. ونظراً للموروث الاستبدادي في المؤسسة السياسية الحاكمة في المجتمع العراقي وتأثير الاطر السياسية الاقليمية والعربية على الحياة السياسية في العراق.

وأحتكار السلطة المطلقة من قبل الانظمة الاستبدادية والدكتاتورية خلفت أمراض وشوائب عديدة أصابة البيئة السياسية والاجتماعية والثقافية العراقية, مما تركت آثاراً سلبية سيئة على الثقافة والسلوك السياسي العراقي. وأن أي مشروع سياسي يسعى لبناء وتقدم المجتمع لابد ان يكون له أسس وطنية سليمة ومتينة يرتكز عليها في تجربته التقدمية. والتجربة السياسية الجديدة في العراق تحتاج الى عملية تغييرية وبنائية جذرية في البناء السياسي الديمقراطي. والمواطنة هي من الضرورات الحيوية والجوهرية في قيام المجتمع الديمقراطي المدني , ولايمكن للنهوض بالمجتمع الديمقراطي بمعزل عن المواطنة وتعزيز وتفعيل دورها في المجتمع المدني الديمقراطي.

والنظام الديمقراطي نظام منهجي حضاري يؤمن للمجتمع إدارة سياسية سليمة تعتمد على بنية مؤسساتية وتنظم العلاقات الاجتماعية بين المواطنين وتصور مبدأ المساواة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. والبناء الديمقراطية يحتاج الى توافق سياسي بين القوى والاحزاب السياسية المختلفة, كما يحتاج الى إيمان من قبل الاحزاب السياسية بالديمقراطية وبالتداول السلمي للسلطة عبر آلية الانتخابات, ونبذ العنف والاقصاء والاحتكار السياسي داخل الدولة والحزب. ويعد مفهوم المواطنة من المفاهيم النظرية لشروط التغيير, كما يشكل الارضية العملية لاهم مقومات البناء الديمقراطي. والمواطنة هي الحماية الحقيقية لمكونات المجتمع العرقية والدينية. كما أن المواطنة تعني الديمقراطية وهي عبارة عن مجموعة من القيم والمبادئ كالعدالة والمساواة والتسامح والتفاهم بين ابناء الوطن الواحد. كما أنها وسيلة تطوير الحس الوطني والقدرات والمهارات التي تؤثر في مواجهة معوقات البناء الديمقراطي للمجتمع. والمواطن هو الوحدة الأساسية للمجتمع, وهو كائن بشري له احتياجات خدمية وإنسانية, وعليه ضغوطات نفسية واجتماعية وسياسية تجبره للانعزال والأقصاء والاحتجاج, يلجأ من خلالها الفرد الى القبيلة والطائفة كملاد في حالة غياب القانون والدولة والحماية الحكومية له, حيث تصبح تلك الجهات مصدر قوة مؤثرة فيه. وعند حضور الوطن بكل قوة متجسداً في هيئة الدولة والقانون, سيكون الحاضنة الحقيقية للمواطن حيث يصبح الوطن مصدر الجذب الرئيسي لتنمية المواطنة. وبهذا الحضور تختفي الكثير من الولاءات الثانوية التي تلغي مفهوم المواطنة. فكلما توفرت مواقف سياسية وتشريعات قانونية للدولة تنبذ التباين والتمييز بين ابناء الوطن على أسس طائفية وقومية

وتحقيق العدالة والمساواة أمام القانون, كلما زاد الولاء للوطن ونمت روح المواطنة بين مكونات المجتمع المختلفة. وهذا التوجه يعتبر من أهم مقومات نجاح البناء الديمقراطي للمجتمع (٦).

والديمقراطية : هي مجموعة ممارسات سلوكية سياسية من خلال مشاركة أغلبية الشعب بعمليات الممارسات الديمقراطية كالترشيح والانتخاب والاحتجاج والتظاهرات والاستفتاء والتصويت والتعبير عن الرأي بشكل حر, والوصول إلى المراكز الإدارية والسياسية. والديمقراطية تقترن بالمواطنة لانها تعني أن الشعب يحكم نفسه بنفسه, لان الديمقراطية تمنح المواطن حق المشاركة في ممارسة العمل السياسي وأختيار ممثليه في البرلمان والحكومة , ان ترسيخ الديمقراطية السياسية هو ليست شعارات أو عبارات في النصوص والمؤتمرات , وإنما هو مطلب ضروري وهام لإستقرار البلد وتطوير نظامه السياسي والاجتماعي والاقتصادي تسعى له الشعوب الطامحة والمتمدنة. والديمقراطية السياسية هي نتاج كفاح الجماعات والطبقات العاملة التي استطاعت ان تؤسس إعلان حقوق الانسان العالمي, الذي كفل الحريات والحقوق العامة في التشريع والمساهمة في إدارة الحكم في ظل العدالة القانونية والمساواة السياسية. وبما ان الديمقراطية هي نظام سياسي قبل ان تكون نظاماً اجتماعياً وأقتصادياً, فلا بد أن تحقق أغراضها في تحقيق السيادة الشعبية بأعتبرها وسيلة لتحقيق العدالة والمساواة السياسية . والديمقراطية السياسية تنتج برلمان منتخب بواسطة الشعب الذي يمثل الرقابة على اعمال السلطة التنفيذية, ومدى احترامها للحريات العامة وتحقيق المساواة السياسية والاجتماعية في المجتمع. والنظام الديمقراطي السياسي يهدف الى مساهمة أكبر عدد ممكن من الافراد في الحكم بطريقة ديمقراطية. فلا يمكن ان تترسخ الديمقراطية الا من خلال تنمية المواطنة وذلك من خلال ورشات عمل مكثفة. وعمل دورات ميدانية للطلبة للتعرف على تاريخ وجغرافية بلدهم . عن طريق الزيارات الفصلية للمحافظات . والتعرف على طبيعة وجغرافية وتضاريس ومناخ تلك المحافظة, وكذلك التعرف على حضارة البلد ورموزه ومعالمه التاريخية من اجل تكريس محبة الوطن(٧).

ولضمان سيادة المواطنة لابد من اشتراطات ديمقراطية حقيقية وفعالة في جوهر بنية الدولة, ومنها: الفصل بين الدولة كمؤسسة دستورية راسخة والحكم كسلطة تداولية, وأيضاً إقصاء التحكم الفردي أو الفئوي بالسلطة, كذلك اعتبار الشعب مصدراً للسلطات وأساس شرعيتها, وتمتع الكل الوطني بنفس درجات ومستويات الحقوق والواجبات المدنية والسياسية والاقتصادية دونما أدنى

تميز، لضمان إنتاج المواطنة الكاملة، من هنا نقول: إن جميع أنماط المواطنة غير الديمقراطية هي مواطنة منقوصة، فالمواطنة المضطهدة والمهمشة، هي مواطنة ناقصة ومنقوصة إذ أن وجودها مقترن بالانتهاك القانوني والسياسي والثقافي بفعل التمييز أو الاستبداد أو الاستعباد، ولتمتع المواطنة بكامل وجودها واستحقاقاتها يتوجب اعتماد النظام الديمقراطي الذي يعني دولة القانون والمؤسسات المستندة إلى إدارة المواطنين واختيارهم الحر ومساهماتهم الفعالة في خلق تجاربهم على أساس من الحرية والأهلية التامة غير المصادرة، من هنا يُعد المواطن في الدولة الديمقراطية كياناً سياسياً كونه أساس العملية الديمقراطية القائمة على الانتخابات الحرة، فتمتعته بالمواطنة الكاملة غير المنقوصة يعني ممارسة وتفعيل حقوقه الأساسية وفي طليعتها حقه السياسي من خلال الترشيح والانتخاب، وهو ما سينتج عنه نظام الدولة الديمقراطي(٨).

لذا لا يمكن ضمان المواطنة الكاملة إلاً وفق قواعد النظام الديمقراطي، فالإقرار بالحقوق المدنية والقانونية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية ليس كافياً للتعبير عن مراعاة وتكريس مبدأ المواطنة واستحقاقاته من دون حاضن من نظام سياسي يفعلها بالمشاركة الحقيقية وهو ما يوجد به النظام الديمقراطي ذاته. إن المواطنة الديمقراطية هنا ليست عبارة عن قيمة ناجمة عن توافق عقدي جامد بين الدولة ورعاياها، بل هي التوافق والمشاركة والاعتماد المتبادل والاعتراف المشترك، وعليه فهي رابطة عضوية فعالة وزاخرة بالحركة والنتاج على قاعدة الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والمدنية العامة.

إن قاعدة الحقوق والواجبات الوطنية التي يُنتجها النظام الديمقراطي هي قاعدة الفاعلية المجتمعية التي تُنتج التناغم والتطور الوطني، فلا يمكن تصور فاعلية مجتمعية حقيقية مع غياب الحقوق ومصادرتها تحت وطأة الاستبداد، فكما لا عضوية حقيقية بين الدولة ورعاياها في ظل الاستبداد، كذلك لا فاعلية حقيقية في ظل الاستبداد، إن المنظومة القانونية والثقافية التي تُنتجها الديمقراطية على قواعد النظام والقانون والمساواة والحرية والمشاركة هي ذاتها مقومات المواطنة الفعالة الواهبة للتجدد بالدولة(٩).

المبحث الثالث: - المواطنة الديمقراطية والفاعلية الاجتماعية

المواطنة كانتماء عضوي بالدولة لا تحيا أو تتفعل دونما حاضن ديمقراطي يهبها الانتماء والاعتراف والتجذر، فالعلاقة بين المواطنة والديمقراطية علاقة توأمة لأية تجارب تُنتجها الجماعة السياسية المكونة للدولة، كون أن الديمقراطية تقوم على أساس الاعتراف بالإنسان وحقوقه الأساسية من كرامة واختيار وحرية وإرادة، وعلى أساس حق المواطن بالتعبير والمشاركة وصنع القرار، وهي ذاتها مقومات المواطنة الفعّالة والصالحة في ظل الانتماء للدولة الحديثة، من هنا كانت المواطنة الديمقراطية أساس الفاعلية الاجتماعية لأنها تهب شروط النهضة وركائز الفاعلية الإنسانية والوطنية(١٠).

وبالمقابل لا يمكن تصوّر نشوء أية فاعلية إنسانية أو وطنية حقيقية في ظل المواطنة الدكتاتورية، فالمواطنة القابعة تحت سيطرة الاستبداد والاستعباد، الفاقدة للحرية والإرادة، المحرومة من التعبير والمشاركة لا يمكنها أن تُبدع أو تُنتج، والفاعلية والإبداع لا يصدران عن مجتمع السادة والعبيد بل يصدران عن مجتمع المساواة والتكافؤ والمشاركة، والمواطنة الديمقراطية هي الأساس الموضوعي الواهب لإمكانات النمو الفعّال صوب التكامل الوطني كونه يهب شروط النهضة ومقومات الفاعلية المتواصلة.

إنّ مؤشرات الركود أو الفاعلية لأي مجتمع، إنما هي رهينة الوجود والفاعلية المجتمعية المرتبطة جوهرياً بمنظومة الرؤى والبرامج المدبرة للجهد الاجتماعي العام في تشكيلاته المعرفية والسياسية والاقتصادية. ففي ضوء الفهم والتخطيط لطبيعة المجتمع وتشخيص ركائزه وثوابته الأساسية وإدراك مناحي حركته ومعالم تطوّره ضمن مسارات كُليّة مُحددة، تنتج لدينا مؤشرات النهوض والتقدم المجتمعي العام. وأي عمل يتجافى مع طبيعة المجتمع أو يجهل آليات حركته أو يعجز عن رسم معالم تطوّره أو يفشل في حل إشكاليات السلطة لديه، سيقود لكارثة لا تزيد الواقع الاجتماعي سوى تقهقر ورائي في مناحي واتجاهات الحياة برمتها، من هنا يرتبط وجود وفاعلية المجتمع الإنساني والوطني بالمشروع الاجتماعي السياسي الصالح والناهض والقادر على حفظ الوجود الاجتماعي ودفعه قُدماً نحو التطور، ومشروع الدكتاتورية لا يمكنه ذاتاً من إنتاج الفاعلية والتطور كونه يؤسس وجوده على الاستبداد والاستعباد القاتل للروح الإنسانية

والانتماء الوطني، بخلاف المشروع الديمقراطي الذي يؤسس كيانه على الاعتراف والمشاركة والحرية والإرادة (١١).

إنّ المجتمع أساساً هو: الهيئة الحاصلة من اجتماع مجموعة من البشر يعيشون في بيئة واحدة ويتألف بينهم الترابط من جهة القيم والأنظمة والقوانين والتقاليد والآداب والحوائح والأشغال والمصالح المشتركة لتنتج عنهم حياة اجتماعية، إنّ الحياة الاجتماعية من الأمور الفطرية المودعة في كينونة المخلوق البشري، فالإنسان اجتماعي ومدني بالخلقة، أي أنها ميزة خلقية طبيعية لا تتولد عن الاضطرار أو الاختيار أو التعاقد، فالإنسان إنسان بالقوة أي استعداد إنساني محض) وإنما تخرج إنسانيته إلى الفعل والتحقق من خلال المجتمع. ومع أنّ وجود المجتمع كوجود يُعتبر وجوداً اعتبارياً حيث أنّ الموجود في الخارج هم الأفراد على سبيل التحقق، إلا أنّ وجود المجتمع وجود حقيقي بالتبع، لأنّ الناتج من التفاعل القائم بين أفراد المجتمع إنما هو ناتج حقيقي وهو الروح أو الطبيعة الجماعية، وهذه الروح الجماعية هي في الحقيقة ناتج جديد حقيقي هي بمثابة نفس جديدة ناتجة عن النفوس الفردية الداخلة في التشكيل الاجتماعي، فالأفراد وحين انخرطهم في الهيئة الاجتماعية يتفاعلون كموجودات حقيقية فيما بينهم من جهة الأفكار والمشاعر والأحاسيس والحاجات والمصالح المتبادلة، وهنا فالناتج من تفاعلهم الحقيقي هذا هي الروح الجماعية أو النفس الاجتماعية التي هي وجود حقيقي بدوره، فيكون للمجتمع وجود حقيقي وإن كان اعتبارياً من حيث الأصل (١٢).

إنّ للمجتمع أصالة كما للفرد أصالة، فأصالة الفرد متحققة بذاته وعلمه وعمله وثقافته، الخ، وأصالة المجتمع متحققة من الروح والشخصية والإدراك والإرادة الجماعية العامة التي يؤلفها اجتماع الأفراد وما ينتج عنهم من تفاعل، فحياة وموت ورفي وتخلف المجتمعات حقيقة واقعية، فيمكنك أن تحكم على مجتمع ما بالتخلف مع أنّ صفة التخلف لا تصدق على جميع أفراده ففيهم الواعي والمتعلم والمتقف، وهنا فحكماً جاء على المجتمع باعتبار أنّ له وجوداً أصيلاً إلى جانب أصالة أفراد، من هنا كان للمجتمعات سُننها التاريخية الخاصة رقياً أو انحطاطاً مجداً أو ذلّة قوة أو ضعفاً، وأنّ لها أجلاً ومصيراً مشتركاً واحداً، لذا نعي: أنّ العلاقة بين المجتمع وفاعليته وتأريخه هي علاقة تبعية بالضرورة، فالمجتمع هو الذي يصنع قدره ومصيره، من هنا كان عليه إعداد ذاته والارتفاع بمحتواه والرفي بمضامينه ومثله وأخلاقياته

واستعداداته في القوة والمنعة والعلم والعمل لضمان خلق مجده، وبخلاف ذلك فسيكتب بيده تاريخ اندحاره ليُشطب من سجل التاريخ الإنساني كمجتمع حي وفاعل ومؤثر (١٣).

وهنا يبرز السؤال الأهم: تُرى كيف يكسب المجتمع الحياة والفاعلية التاريخية؟ ونقول: إنَّ الأمر مرهون بقدرته المجتمع على إدارة ذاته بحكمة وواقعية وتناغم وسلام وهي إدارة تتطلب مشروعاً سياسياً بالعمق يستطيع إنتاج دولة وسلطة قادرة على تمثيل الكل الإنساني والوطني بحيادية ونزاهة، وقادرة على خلق أنساق من الرؤى والمترسّمات على أرضية البقاء والبناء والتقدم، وهنا فالمواطنة الديمقراطية هي لبنة المشروع الاجتماعي السياسي الضامن لتمثيل الكل الوطني المتناغم والفعال، كونها تقوم على أساس الاعتراف والتكافؤ والمشاركة والحريات المسؤولة والهادفة.

إنَّ المشروع الحضاري الديمقراطي الذي تُشكّل المواطنة الفعّالة عموده الفقري هو الضامن لإنتاج فاعلية اجتماعية تصاعديّة من خلال إنتاجه للسلطة الحيادية تقف على مسافة واحدة من الكل الوطني بعيداً عن الإقصاء والتهميش والإكراه والحجر، وهو الموفر لمقومات البناء والبقاء من خلال حله إشكاليات السلطة والإدارة العامة للمشروع الإنساني السياسي. من هنا كان المجتمع الديمقراطي هو ذلك المجتمع المتناغم في تشكيلاته الهادفة لإقرار المصالح العامة التي تعود على مؤسساته وأفراده بالنفع المباشر، وهو المجتمع الممتلئ أصالةً وسيادةً ووعياً لذاته وأدواره ومسؤولياته، وهو المجتمع الراض ثقافياً ومعرفياً وعملياً لشرعية القوة والاحتكار السياسي للحياة العامة، وهو مجتمع الاختيار والقانون لا مجتمع القوة والاستبداد، إذ لا يتأسس على الغريزة والخوف بل يقوم على الحرية المنتجة للاختيار والقانون المُنتج للنظام، لذا فالحركية والفاعلية والإبداع والتقدم نتائج موضوعية للمجتمع القائم على أساس المواطنة الديمقراطية (١٤).

المبحث الرابع:- مقومات قيام المجتمع الديمقراطي:

من أهم مقومات المجتمع الديمقراطي هي :

١. تعزيز المواطنة كمفهوم وسلوك: من أجل تقويم وبناء المجتمع ديمقراطياً من خلال مشاركة الشعب في الممارسات والفعاليات السياسية .

٢. تنمية الحس الوطني: من خلال وسائل الاعلام ومؤسسات المجتمع المدني عن طريق البرامج التثقيفية التي تساهم في رفع الوعي الوطني للمواطن.
٣. تعزيز الوعي السياسي: أن أرادة الشعوب تبدأ بالوعي السياسي لصناعة القرار والمشاركة العملية في رسم المستقبل السياسي والاقتصادي للمجتمع الديمقراطي.
٤. التنشئة السياسية: التي يجب أن تشمل وتؤسس قيم المواطنة والديمقراطية, و العمل الجماعي, و نظام المؤسسات, و تشجيع الإبداع والكفاءة و المساواة بين الرجل و المرأة, في اطار الدولة الديمقراطية.
٥. الايمان بالتداول السلمي للسلطة وبفصل السلطات الثلاثة, وتؤمن للأفراد والجماعات ممارسة حقوقهم السياسية من خلال المشاركة السياسية في صناعة القرار. وتكفل الوجود البشري للمجتمع وتحميه من خلال القانون وتشريعاته, وتمنح الحقوق والحريات ولا تعارضها
٦. تكريس ثقافة التسامح: وعدم اللجوء إلى العنف أهم مقومات نجاح النظام الديمقراطي. والديمقراطية نظام سياسي مبني على أساس الحوار السياسي السلمي . ولذلك يتطلب النظام الديمقراطي وجود ثقافة وطنية اساسها التسامح .
٧. التثقيف لحقوق الانسان: تعتبر من اهم مقومات بناء المجتمع الديمقراطي لضمان حق المواطن في حدود الوطن.
٨. المشاركة السياسي للمرأة وتعزيز دورها في المجتمع: أن مشاركة المرأة السياسية بأنها عملية بطيئة في الديمقراطيات الحديثة نتيجة لعوامل عديدة أهمها الفقر والامية. وتعتبر مشاركة المرأة في صياغة الراي العام وصناعة القرار أسلوباً حضارياً وطريقة مثلى لأحداث تغييرات جذرية وجوهرية على شكل النظام السياسي الجديد, والذي من شأنه تجاوز كل معوقات الماضي الذي اقتصر على مشاركة الرجل دون المرأة.
٩. كفالة الحريات العامة وحماية الافراد من مهام الدولة في ممارسة حقوقهم وحرياتهم وضمان تمتعهم بها خاصة الاقتصادية والفكرية والسياسية, فهامش الديمقراطية يتسع في الأنظمة الوطنية التي تؤمن بالمواطنة كمييار لكفالة الحريات لأبناء شعبها.

١٠. أهمية التربية والمناهج في تطوير المواطنة والديمقراطية: لان التربية هي من المقومات الاساسية في التنشئة السياسية للطفل. والمناهج الدراسية تساهم في رفع وبلورة الوعي الوطني والديمقراطي للطالب من خلال طرح ثقافة المواطنة والديمقراطية كأحد المقررات في المناهج الدراسية.

١١. التنقيف الانتخابي: فالانتخابات لها تأثير مباشر في إرساء مبادئ العدالة والمساواة والتأكيد على عامل الانتماء للوطن. ونشر الثقافة الانتخابية بين أفراد المجتمع يساعد في رفع مستوى الوعي السياسي وغرس الشعور بالمسؤولية نحو المشاركة بصناعة القرار. للتححرر من جميع صور النظام الشمولي, كما ان هذه الثقافة تعزز القيم الوطنية والديمقراطية التي تؤمن بالعدالة والمساواة(١٥) .

الخاتمة

المواطنة الحقيقية الصالحة لا تنمو ولا تتضج إلا فى بيئة سياسية ديمقراطية ومزدهرة اقتصاديا، على ان تتجاوز كل أشكال الاستقراء بالسلطة والقرار .والقاعدة الصحيحة التي تحتضن مفهوم المواطنة فى ظل مناخ سياسي واجتماعي، هي قاعدة العدالة والمساواة. فكلما التزم المجتمع بتلك القيم ومتطلباتها، أدى ذلك الى بروز حقائق إيجابية فى طبيعة العلاقة بين الحاكم والمحكوم وبين المواطن والوطن.فالمواطنة الحقيقية لاتمارس التزييف للواقع بل تعمل على الانفتاح وتؤمن بالتعددية فى الفضاء الوطني دون التعالي على التركيبة الثقافية والسياسية والاجتماعية. وان كل مفردات الحياة الآمنة والمستقرة مرهونة بالمواطنة الصالحة المصانة والمتساوية فى المجتمع بقانون يحفظ للجميع حقوقهم دون تمييز. وللجوء الى المواطنة ستضمن علاقة التعايش السليم فى اطار الوطن، بعيد عن روح المنازعات والصراعات السياسية والقوية والطائفية، وتزيل المخاوف والمخادير وتزرع الثقة بين ابناء الشعب الواحد.

إعادة رسم العلاقة بين الدولة والمواطن على اساس المواطنة، وذلك عن طريق تفعيل دور المواطن بالمجتمع من خلال تمتعه بحقوقه وواجباته وشعوره بالانتماء الحقيقي للوطن دون اي اعتبارات أخرى حزبية او طائفية او عرقية. ان نجاح دور المواطنة فى المجتمع العراقي، هو

الخروج من نظام المحاصصة التي حكمت العملية السياسية من خلال التخندق الطائفية والحزبية والعرقية. والارتهان الى الديمقراطية والعمل الوطني والايمان بوحدة الوطن وبطاقات ابناؤه من الكفاءات والعقول. ومن متطلبات التعايش السلمي بين مكونات الشعب العراقي. هو الحاجة إلى وعي مكثف ونشر ثقافة التعايش السلمي وتعزيز روح المواطنة بين ابناء الشعب العراقي، بغية أن تختفي من المشهد السياسي مظاهر العنف ومظاهر الكراهية للآخرين. مع التأكيد أن الشعب العراقي قادر على لملمة جراحة والنهوض من جديد نحو المستقبل المشرق. ان العلاقة والتضامن بين مكونات المجتمع العراقي تنمي روح المواطنة - فالعلاقة التكاملية بين أبناء المجتمع وإرادة تعاضم الوحدة والتضامن والتكاتف ومحاربة مسببات التفكك ومساندة المجتمع المدني في انجاح دوره في تكريس واحياء روح المواطنة، والوقوف بحزم بوجه الفرقة ودعاتها والمتهاونين بالوحدة الوطنية وروح المواطنة. قابلة على خلق واقع عراقي مميز يكفل ديمومة الحياة السياسية الديمقراطية واستمرارها وذلك من خلال تنشيط و تفعيل دور المواطنة في المجتمع.

الهوامش

- ١- بشير نافع وآخرون ،المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية ،مركز دراسات الوحدة العربية ،الطبعة الاولى،بيروت ،٢٠٠١،ص٣٠.
- ٢- المصدر نفسه ،ص ص ٣٥-٣٦.
- ٣- علي خليفة الكواري ، مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية ،مجلة المستقبل العربي ،العدد ٢٦٤ ،بيروت،٢٠٠١،ص ١١٨.
- ٤- بشير نافع وآخرون ،المصدر السابق ،ص٣٧.
- ٥- المصدر نفسه ،ص ١٣٠.
- ٦- باسيل يوسف بحك ،قراءة قانونية لمستقبل وحدة شعب العراق ،مجلة المستقبل العربي ،العدد ٣٢٣،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،٢٠٠٦،ص ١٠٢.
- ٧- نصير نوري محمد التعددية المجتمعية(مقاربة للحالة العراقية من منظور امني)، مجلة دراسات عراقية ،العدد ،العراق ، ٢٠٠٦ ، ص ص ٩٤-٩٥.

- ٨- المصدر نفسه، ص ٩٥.
- ٩- بشير نافع وآخرون ، المصدر السابق ، ص ٤٠.
- ١٠- علي خليفة الكواري ، مفهوم الديمقراطية المعاصرة :قراءة اولية في خصائص الديمقراطية ،مجلة المستقبل العربي ،العدد ١٦٨ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ١٩٩٣، ص ١٢١-١٢٤.
- ١١-المصدر نفسه ، ص ١٦٠.
- ١٢- جاسم يونس الحريري ، الوحدة الوطنية ،مجلة المستقبل العربي ، العدد ٣٥٠، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،٢٠٠٤، صص ٥٤-٥٥.
- ١٣- نصير نوري محمد ، المصدر السابق ،ص ٩٦.
- ١٤- علي خليفة الكواري ، مفهوم الديمقراطية المعاصرة، ص ١١٩.
- ١٥- بشير نافع وآخرون ، المصدر السابق ، ص ١٣٠.

المصادر

١. بشير نافع وآخرون ، المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية ،مركز دراسات الوحدة العربية ،الطبعة الاولى،بيروت ،٢٠٠١.
٢. علي خليفة الكواري ، مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية ،مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٦٤، بيروت، ٢٠٠١.
٣. باسيل يوسف بحك ،قراءة قانونية لمستقبل وحدة شعب العراق ،مجلة المستقبل العربي ،العدد ٣٢٣، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،٢٠٠٦.
٤. نصير نوري محمد التعددية المجتمعية(مقاربة للحالة العراقية من منظور امني)، مجلة دراسات عراقية ،العدد ،العراق ، ٢٠٠٦.
٥. علي خليفة الكواري ، مفهوم الديمقراطية المعاصرة :قراءة اولية في خصائص الديمقراطية ،مجلة المستقبل العربي ،العدد ١٦٨ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ١٩٩٣.
٦. جاسم يونس الحريري ، الوحدة الوطنية ،مجلة المستقبل العربي ، العدد ٣٥٠، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،٢٠٠٤.

